



محمد عبدالرحمن البحر

بعد تجنيب 27 مليون دينار مخصصات احترازية

«الوطني» يحقق 120,8 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

مع تطبيق استراتيجية واضحة لتنوع مصادر الدخل، وحسب تقارير وكالات التصنيف العالمية، فقد حافظ «الوطني» على تصنيفاته الائتمانية الأعلى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم التخفيضات الائتمانية التي طالت أكبر البنوك العالمية مؤخراً، وذلك بفضل متانة مؤشرات المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسمته القوية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة، وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها على الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة التي يعمل فيها، ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أكبر شبكة فروع محلية ودولية تبلغ 176 فرعاً حول العالم، من بينها 67 فرعاً محلياً تغطي أهم عواصم المال والأعمال الإقليمية والعالمية.

قدرته على مواصلة النمو وتحقيق الأرباح، مشيراً إلى أن جميع أرباح البنك الوطني المعلنه جاءت نتيجة مباشرة للنشاط التشغيلي الحقيقي للبنك. وأشار البحر إلى أن البنك الوطني ماضٍ في استراتيجيته الرامية إلى تعزيز موقعه الريادي في السوق المصرفية المحلية والإقليمية، وقد خطت خطوة مهمة في هذا الاتجاه من خلال سعيه إلى رفع مساهمته في بنك بوبيان، وهو ما من شأنه تعزيز إيرادات ونمو المجموعة في الفترة المقبلة. وكانت أرباح الفروع الخارجية والشركات التابعة لمجموعة بنك الكويت الوطني قد قفزت بواقع 44٪ خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، في ظل استمرار التركيز على النشاطات المصرفية الأساسية داخل وخارج الكويت

عن توتر الأحداث والتطورات الجيوسياسية، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وبيئة الأعمال محلياً وإقليمياً. يأتي هذا فيما استقرت الأرباح التشغيلية لبنك الكويت الوطني عند 264,1 مليون دينار، وارتفعت موجودات البنك الإجمالية بواقع 4,4٪ إلى 14,3 مليار دينار، وارتفعت قيمة حقوق مساهميه 4,9٪ لتصل إلى 2,3 مليار دينار كما في نهاية يونيو 2012، وبلغت ربحية سهم البنك الوطني في النصف الأول من العام الحالي 28 فلساً للسهم الواحد. على جانب آخر، شدد البحر على أن البنك الوطني استطاع على الرغم من كل هذه التحديات والعراقيل أن يحقق نتائج قوية بفضل متانة وضعه المالي ونجاح إستراتيجيته للتوسع الإقليمي مما عزز من

أعلن بنك الكويت الوطني عن تحقيق أرباح صافية بلغت 120,8 مليون دينار في النصف الأول من العام 2012 مقارنة بأرباح قدرها 146,7 مليون دينار عن ذات الفترة من العام الماضي بعد تجنيب 27 مليون دينار كمخصصات احترازية. وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني محمد عبدالرحمن البحر إن قيام البنك بتجنيب 27 مليون دينار خلال الربع الثاني من العام كمخصصات احترازية جاء لمواجهة ضعف الأرباح الاقتصادية وتراجع البيئة التشغيلية المحلية بسبب ضعف الإنفاق العام وعدم طرح مشاريع جديدة، إلى جانب انخفاض قيم الضمانات من الأسهم المحلية، حيث انخفضت القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية بأكثر من 56٪ منذ بداية الأزمة، فضلاً

120.8
مليون دينار كويتي

أرباح النصف الأول لعام 2012

2012/6/30

120.8
مليون دينار كويتي

الأرباح الصافية

264.1
مليون دينار كويتي

الأرباح التشغيلية

2.3
مليار دينار كويتي

حقوق المساهمين

14.3
مليار دينار كويتي

إجمالي الموجودات

أعلى تصنيف ائتماني في الشرق الأوسط

Moody's

Aa3

FitchRatings

AA-

Standard & Poor's

A+



بنك الكويت الوطني
National Bank of Kuwait
nbk.com

.. والبنك ينظم لطلبة برنامج التدريب الصيفي زيارة ميدانية إلى «بيبي كولا»



جانب من الجولة الميدانية لطلبة برنامج «الوطني» إلى شركة بيبي كولا

نظم بنك الكويت الوطني زيارة ميدانية للطلبة المتدربين في برنامج الوطني للتدريب الصيفي لطلبة المدارس والكلبيات إلى الشركة المتحدة للمطبات «بيبي كولا - الكويت» وذلك بمناسبة انتهاء دورتهم التدريبية، حيث رافق الطلبة في هذه الزيارة فريق العلاقات العامة في البنك. واستقبل مسؤولون من بيبي كولا الطلبة المتدربين ورافقهم في جولة تعريفية في مختلف أقسام الشركة، وجرى تعريفهم على طبيعة العمل بالإضافة إلى زيارة مصنع المشروبات الغازية الخاص بالشركة حيث تمكنوا من مشاهدة عملية الإنتاج بشكل مباشر.

التسهيلات الشخصية تدفع حركة الائتمان في الكويت للنمو منذ بداية 2012

كويتا: شكلت التسهيلات الشخصية (باستثناء القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية) العامل الرئيسي لدفع حركة الائتمان في الكويت نحو النمو منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر مايو الماضي، وتظهر أرقام بنك الكويت المركزي المنشورة على موقعه الإلكتروني الرسمي على شبكة الانترنت أن حجم أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية في نهاية مايو الماضي بلغت 26124,9 مليون دينار حيث نمت بصورة متذبذبة منذ بداية العام الحالي إلا أن هذا النمو بقي إيجابياً على مدى تلك الأشهر محققاً أكبر نمو في شهر فبراير الماضي عندما ارتفع بنحو 242,5 مليون دينار عن سابقه شهر يناير الماضي. وواصلت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية بحسب تلك الأرقام نموها في مارس الماضي بنحو 157,3 مليون دينار عن سابقه شهر فبراير في حين كان الارتفاع متواضعاً في أبريل الماضي بنحو 1,9 مليون دينار فقط عن سابقه شهر مارس في حين استعاد زخمه في شهر مايو الماضي لترتفع القروض بمقدار 127,7 مليون دينار. وكانت التسهيلات الشخصية (باستثناء القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية) التي دفعت الائتمان للنمو خلال الأشهر الماضية قد ارتفعت في مايو الماضي بشكل كبير بلغ 83,3 مليون دينار مقارنة بشهر أبريل الماضي الذي بلغ النمو فيه 56,2 مليون دينار مقارنة بشهر مارس الماضي. وبلغت الزيادة في التسهيلات الشخصية (باستثناء القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية) أعلى مستوياتها في مارس الماضي وارتفعت بنحو 85,9 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 1,3٪ عن سابقه شهر فبراير الماضي الذي بدوره كان قد ارتفع عن سابقه شهر يناير بـ 41,5 مليون دينار. كما شهد شهر مايو الماضي ارتفاعاً في حركة الائتمان من خارج القطاع الاستهلاكي كقطاع التجارة الذي ارتفع إلى 2408,6 ملايين دينار وبنسبة زيادة بلغت 1,76٪ كما ارتفع القطاع العقاري بنسبة 0,59٪ بالغا 6821,3 مليون دينار مقارنة مع شهر أبريل الماضي. وشهدت حركة الائتمان في شهر مايو الماضي انخفاضاً في القطاع الصناعي بنسبة 0,4٪ ليصل إلى 1757,7 مليون دينار وكذلك انخفضت في القطاع الإنشائي بنسبة 3,87٪ ليصل إلى 1655,4 مليون دينار. وكانت حركة الائتمان شهدت في فبراير الماضي ارتفاعاً (مقارنة مع شهر يناير الماضي) في ثلاثة قطاعات هي التجاري والصناعي والعقاري وبنسب تبلغ 0,27 و 0,88 و 0,61٪ على التوالي في حين شهد القطاع الإنشائي انخفاضاً بنسبة 0,93٪. أما في شهر مارس الماضي فارتفعت قطاعات التجارة والإنشاء والعقار بنسب بلغت 2,56 و 0,64 و 0,08٪ على التوالي بينما انخفض القطاع الصناعي بنسبة 0,64٪ وذلك مقارنة مع شهر فبراير الماضي. في موازاة ذلك شهد شهر أبريل الماضي ارتفاعاً في قطاعي هما الإنشائي والعقاري بنسبة تبلغ 0,04 و 0,38٪ على التوالي في حين شهد قطاعا التجارة والصناعة انخفاضاً بنسبة 1,3 و 0,88٪ على الترتيب وذلك بالمقارنة مع شهر مارس الماضي. ووفقاً لأرقام البنك المركزي ارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي بواقع 1,9٪ لتبلغ حوالي 28265,4 مليون دينار وبالتوازي انخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 2,9٪ لتصل إلى 2354,3 مليون دينار. وارتفع إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتملة بسندات «المركزي» بواقع 0,1٪ مقارنة بشهر أبريل الماضي ليبلغ 1714,0 مليار دينار كما ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك بنهاية مايو الماضي بنسبة 1,8٪ ليبلغ 45928,5 مليون دينار. وبحسب أرقام «المركزي» فإن صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية انخفض في مايو الماضي بنسبة 4٪ ليبلغ 5055,4 مليون دينار وقفزت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 11,7٪ في ذلك الشهر لتبلغ 2411 مليون دينار.